Revue d'Economie et de Statistique Appliquée
Volume 19 number 2, July 2022
ISSN: 1112-234X EISSN: 2600-6642
Pages:144-167

THE REALITY AND PROSPECTS OF SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN ALGERIA « ANALYTICAL STUDY DURING THE PERIOD 2000-2019 »

واقع وافاق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تحليلية خلال فترة «2000-2019»

لعرابي رتيبة*

جامعة الجزائر 3 – دالي إبراهيم (الجزائر.)
larabiratiba@yahoo.fr

تاريخ الوصول: 2021/07/31 **تاريخ القبول**: 2022/01/30 **تاريخ النشر على الانترنت**: 2022/06/15

ABSTRACT: Through the study, it aims to analyze the reality of sustainable development in Algeria during the period 2000-2019, as the topic of sustainable development is considered an important and vital topic in all aspects at the present time at the national and international level. This research paper also highlights the most important indicators for measuring sustainable development related to the economic, social and environmental aspects. This is to monitor the level of progress made by Algeria in the sustainable development situation.

Keywords: sustainable development - environment - society - economic growth.
JEL Classification : O11 Q56 J11 O40

ملخص: تهدف من خلال الدراسة الى تحليل واقع التنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة 2000-2019، حيث يعتبر موضوع التنمية المستدامة من المواضيع الهامة والحيوية في جميع الجوانب في الوقت الحالي على مستوى الوطني والدولي. وكذلك تبرز هذه الورقة البحثية اهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة المتعلقة بالجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية وهذا لرصد مستوى التقدم الذي احرزته الجزائر في الوضع التنموي المستدام.

الكلمات الرئيسية: التنمية المستدامة – البيئة – المجتمع – النمو الاقتصادي.

1. مقدمة:

يعتبر موضوع التنمية المستدامة من بين اهم المواضيع الهامة التي لقيت اهتمام الباحثين في الميادين السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية. في فترة التسعينات ظهر مفهوم التنمية البشرية وصولا الى مصطلح التنمية المستدامة، حيث هذه الأخيرة أصبحت تشكل اهم التحديات التي تواجهها مختلف دول العالم او هي تتطلب دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار مع الاهتمام بالتنمية البشرية.

* المؤلف المراسل

وبالتالي يستوجب تحقيق التنمية المستدامة وضع العديد من الاستراتيجيات المتكاملة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتي تهدف الى تحقيق السلم والامن والحد من الفقر والبطالة وتحقيق التوازن بين الموارد المتاحة والنمو السكاني، إضافة الى تطوير مناهج وأساليب التعليم والبحث العلمي وكل ما يوافق احتياجات التنمية المستدامة.

- **الإشكالية** : بناء على ما تقدم حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تحليل تطور بعض مؤشرات قياس التنمية المستدامة من 1990 الى غاية 2019 وهذا من خلال الإجابة عن السؤال التالي: **ماهي ابعاد وواقع التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990-2019؟**

ومن اجل الالمام بهذه الإشكالية ارتأينا الى النقاط التالية:

- المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة.
- ابعاد ومؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.
- واقع التنمية المستدامة في الجزائر، معوقات وتحديات.
- اقتراح بعض التوصيات من اجل السعي الى تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- **منهج البحث:**

من اجل تحقيق هذه النقاط (اهداف الدراسة) تعتمد الورقة البحثية على المنهج الوصفي مستعينة بمعطيات إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، بالإضافة الى استخدام تقارير الأمم المتحدة، والاستعانة بمختلف الدراسات والمنشورات العلمية. كما تعتمد أيضا على المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات والمعلومات لمختلف برامج الإصلاح الاقتصادي وإبراز مدى مساهمة هذه البرامج في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة الى تحليل تطور بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.

2. مفهوم التنمية المستدامة:

1.2. التطور التاريخي للتنمية المستدامة:

في عام 1972 قام نادي روما بنشر "the limits growth" /"**عوائق النمو**" والذي تم التركيز فيه على:

- استنزاف الموارد غير المتجددة ما ينتج عنه زيادة في أسعار السلع الأساسية.
- زيادة التلوث.

وفي نفس العام أيضا تم عقد مؤتمر البيئة البشرية في "**استكهولم**" بالسويد، والذي يعتبر المؤتمر الدولي الأول الذي يتناول بشكل خاص قضايا البيئة. وكان من اهم نتائج المؤتمر:

- انشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

- اعتماد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بإغمار المحيطات، والتلوث الناجم عن السفن، وتجارة الأصناف المهددة بالانقراض.
- الاعتماد على ضرورة التكامل والتنسيق في التخطيط التنموي لتحقيق حماية البيئة.

في عام 1983 أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WCED)، والتي عرفت فيما بعد باسم لجنة Brundtland.

في عام 1987 قامت اللجنة بنشر (Brundtland Report) تحت عنوان "**مستقبلنا المشترك**"، تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية "Harlem Brundtland ". (Paul calval, 2006, p 419)

في عام 1992 انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، ما عرف بقمة " ريو للأرض (Rio Earth Summit) ". (Belataf, 2010, p 224)

وكانت اهم نتائجه: (اتفاقية التغيير البيولوجي، 2012، ص 1)

- الاتفاق على الممارسات السليمة لتحقيق التنمية المستدامة في كل أنحاء المعمورة.
- تنظيم الأنشطة تحت المحاور البيئية والتنموية التالية: نوعية الحياة، الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، حماية المشاعات العالمية، إدارة المستوطنات البشرية، النمو الاقتصادي المستدام.

في عام 1997 تم اعتماد بروتوكول "كيوتو" الذي يهدف بالدرجة الأولى الى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وزيادة استخدام الطاقات المتجددة.

في سنة 2000 انتهت قمة الألفية بنيويورك إلى أهداف الألفية للتنمية، والتي وضعت عام 2015 كإطار زمني لتحقيقها، وتستخدم عام 1990 كمرجعية تنطلق منها:

- القضاء على الفقر والجوع.
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- خفض وفيات الأطفال.
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وأمراض أخرى.
- ضمان الاستدامة البيئية.
- تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية.

في سنة 2002 انعقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة (ريو+10) في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، والذي من أهم نتائجه:

- تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى الموارد الطبيعية.
- التأكيد على أهداف مؤتمر الألفية وإضافة أهداف أخرى مثل: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي الأساسية.

في عام 2007 انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بإندونيسيا، وأهم ما جاء في هذا المؤتمر الاحتباس الحراري.

في سنة 2010 انعقدت قمة المناخ "**بكوبن هاغن**"، ناقشت هذه القمة كيفية مواجهة الاحتباس الحراري لكنها لم تخرج باتفاقيات ملزمة مثل ما خرج بها بروتوكول "**كيوتو**". (عبد الرحمن سيف سردار، 2015، ص 16-17)

وفي شهر سبتمبر 2015 عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بعنوان "**تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة**" بنيويورك خلال الفترة الممتدة من 25 الى 27 سبتمبر بحضور قادة أكثر من 150 دولة من اجل المصادقة على خطة طموحة للتنمية المستدامة، تمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس والأرض ولأجل الازدهار.

وتضم هذه الخطة 17 هدفا للتنمية المستدامة و 169 غاية لمتابعة وقياس تنفيذها وهي عبارة عن اهداف متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، والمنشود في هذه الأهداف والغايات هو القضاء على الفقر بجميع صوره وابعاده، بما في ذلك الفقر المدقع الذي يعتبر اكبر تحد يواجه العالم، وأيضا مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز ما لم يتحقق في اطارها وبالتالي جميع البلدان سوف تعمل على تنفيذ هذه الخطة في اطار من الشراكة التعاونية.(Nations unies, Assemblée générale 2015, p 01)

2.2. تعريف التنمية المستدامة:

عرف "Brundtland" التنمية المستدامة بانها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الاضرار بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم". (Gro Harlem Brundtland, 1987, P 16)

تعددت وتنوعت التعاريف حيث يقصد بمصطلح التنمية المستدامة: "العملية التي تهدف الى النهوض بالتنمية من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في كل دول العالم، بحيث تستطيع ان تلبي حاجات سكانه في السنوات القليلة القادمة".

لقد نالت التنمية المستدامة اهتماما بالغا في جميع انحاء العالم مما يستلزم ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وادارتها في خدمة التنمية وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المقنن والحد من التلوث البيئي،

بالإضافة الى الحد من الفقر عن طريق تحسين مستويات المعيشة وإيجاد فرص من عمل متزايدة على ان يراعي في كل ذلك حق الأجيال القادمة منها، خصوصا المياه والطاقة. (مريم مساعدة، تاريخ الاطلاع: 2021/02/06)

التعريف الذي قدمته الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: "تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الاخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجياتها". (زرمان لحريم، 2010، ص 115)

من بين تعاريف التنمية المستدامة الذي لم تعد المشكل في الغياب بل في تعددها ووجهة نظرها، حيث عانى المصطلح من التزاحم الشديد في التعريفات ومن بين نذكر منها: (احمد جابر بدران، 2014، ص 86)

- **من الناحية الاقتصادية:**

تعني التخفيض في استهلاك الطاقة والموارد وهذا بالنسبة الى الدول المتقدمة، اما بالنسبة للدول النامية فهي تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من اجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.

- **من الناحية الاجتماعية:**

تعني السعي من اجل تحقيق الاستقرار في النمو الديموغرافي ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الريفية.

- **من الناحية البيئية:**

تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

- **من الناحية التكنولوجية:**

تعني نقل المجتمع الى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيات غير ضارة بالبيئة.

3. ابعاد ومؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر:

1.3. ابعاد التنمية المستدامة:

ان التنمية المستدامة تتضمن ابعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شان التركيز على معالجتها لإحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا الى أربعة ابعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من ثلاثة ابعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي، البيئي والاجتماعي وهي كالتالي:

- **البعد الاقتصادي:**

تعني الاستدامة بتحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى معين من التوازن يشمل العناصر التالية: النمو الاقتصادي المستديم، كفء رأس المال، العدالة الاقتصادية، توفير واشباع الحاجات الأساسية. (عصماني خديجة، 2013/2012، ص 18)

- **البعد الاجتماعي:**

يشير الى العلاقة بين الطبيعة والبشر، والى النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، كما يشير الى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار، وتتحقق التنمية الاجتماعية المستدامة عندما تتوافر الموارد اللازمة لمقابلة احتياجات الأجيال القادمة من فرص التعليم، ومن الخدمات الصحية وأيضا من معدلات مقبولة لمستوى المعيشة والتي تتجنب حدود ومستويات الفقر، أي ان التنمية الاجتماعية هي تلك التنمية التي تعتني بالمورد البشري وترتبط بتسجيل تطورات نحو تحقيق المزيد من الرفاهية المادية والمعنوية والصحية والاستقرار الاجتماعي وترقية المستوى العلمي للسكان. (عمر فرحاني، 2017، ص 4)

- **البعد البيئي:** يتمثل البعد البئي في: (عبد السلام اديب، ص 8)
  - إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد.
  - حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية.
  - صيانة المياه.
  - تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية وتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة، وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري.
  - حماية المناخ من الاحتباس الحراري أي عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية.

2.3. اهداف التنمية المستدامة:

لقد اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في 25 سبتمبر 2015 قرار بعنوان: "تحويل عالمنا: جدول اعمال 2030 للتنمية المستدامة"، يشمل سبعة عشر هدفا وتتمثل في: (Nations unis, 2015, p 16)

- القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان؛
- القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة؛
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار؛

- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع؛
- تحليل المساواة بين الجنسين؛
- ضمان توفير المياه وخدمات الصرف الصحي؛
- ضمان حصول الجميع وبتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة المستدامة؛
- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، تحفيز التصنيع المستدام وتشجيع الابتكار؛
- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛
- جعل المدن امنة ومستدامة؛
- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ واثاره؛
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام؛
- حماية النظم الايكولوجية البرية، وحماية الغابات ومكافحة التصحر ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛
- السلام والعدل والمؤسسات القوية؛
- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة.

3.3. مؤشرات التنمية المستدامة:

يقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة في أي دولة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هذه المؤشرات تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة وهي تقيم بشكل رئيسي حالة الدول من خلال معايير كمية يمكن حسابها ومتابعة تغيراتها وتوجهاتها، كما ان مثل هذه المؤشرات تساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية المستدامة في الدولة، بحيث يعتمد في تقسيم مؤشرات التنمية المستدامة عادة على ثلاث فئات رئيسية:

- **المؤشرات الاقتصادية:** اهم المؤشرات الاقتصادية لدولة هي كالتالي: (نورة عمار، 2012، ص 19-20)
  - **الأداء الاقتصادي:** ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.
  - **التجارة:** يقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

- **الحالة المالية:** وتقاس عن طريق قمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي وكذا نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها او الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.
- **صادرات السلع والخدمات/ايرادات السلع والخدمات:** يقيس هذا المؤشر الميزان التجاري للقدرة التجارية للبلد.
- **أنماط الاستهلاك والإنتاج:** من اهم مؤشرات الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية:
  - استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، أي مدى استخدام الموارد الخام الطبيعية.
  - استخدام الطاقة: وتقاس بمستوى نصيب الفرد السنوي من الطاقة مقارنة بنوع المواصلات.
  - انتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية انتاج النفايات الصناعية والمنزلية وإنتاج النفايات الخطرة وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.

- **المؤشرات الاجتماعية:** من اهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي: (الجودي صاطوري، 2016، ص 302)
  - السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر؛
  - نسبة السكان العاطلين عن العمل؛
  - الصحة العامة؛
    - التعليم والتكوين؛
    - الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم؛
    - النسبة المؤوية للنمو السكاني.
- **المؤشرات البيئية:** وتحتوي على النقاط التالية: (الجودي صاطوري، 2016، ص 302)
  - مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية؛
  - الكمية المستخدمة من المبيدات؛
  - مساحة الغابات كنسبة مؤوية من مساحة الاراضي؛
  - الأراضي المتأثرة بالتصحر؛
  - نصيب الفرد من المياه العذبة.

4. تحليل تطور بعض مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1992-2019:

بعد عرض اهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، حاولنا تقييم أداء الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل لاهم مؤشرات التنمية المستدامة لتحقيق التوازنات الكلية وهذا من انعقاد قمة الأرض حتى سنة 2019.

1.4. تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1992-2019:

حاولنا القاء الضوء على اهم المؤشرات المختارة في هذا الجانب للتنمية المستدامة والتي توفرت لدينا حولها معطيات هي على النحو التالي:

- **مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:**

يعتبر هذا المؤشر من اهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة، بحيث يعكس القيمة الحقيقية لإنتاج الدولة، حيث إذا كان معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان فان الدولة قد حققت نموا اقتصاديا والعكس صحيح. ويساهم كذلك في قياس مستوى التنمية الاقتصادية والأداء الكلي للاقتصاد.

شكل رقم (1) : الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)

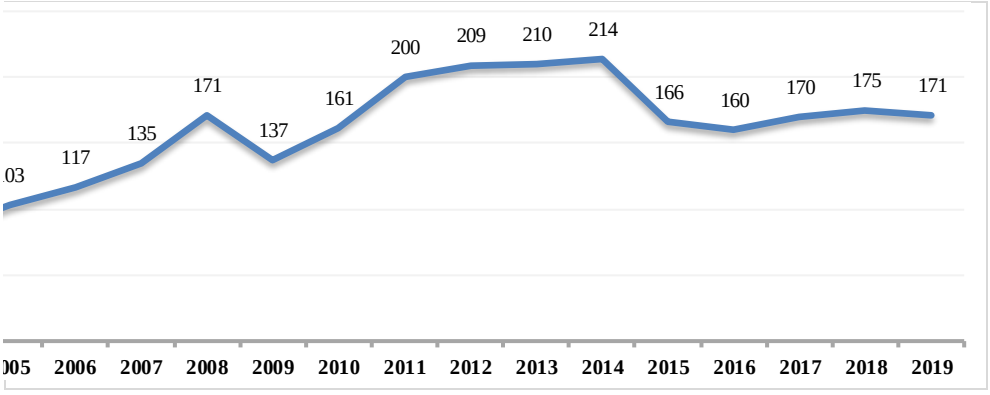

شكل رقم (2) : معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)

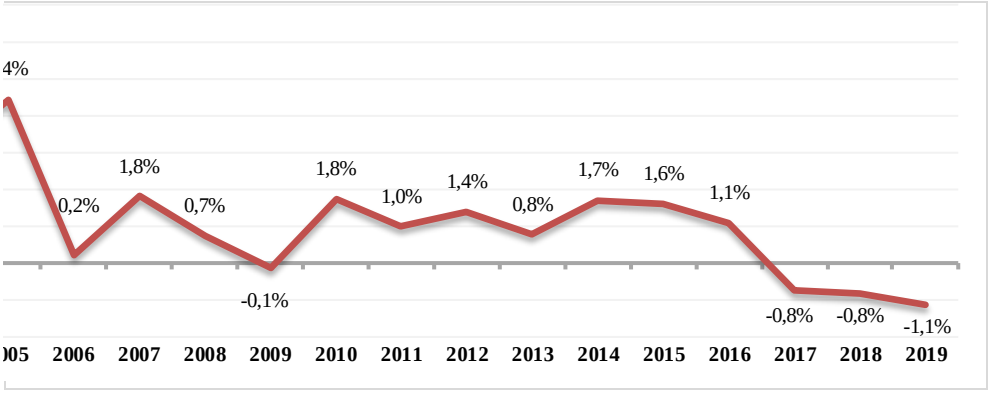

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (1) الى الارتفاع المسجل في الناتج المحلي الإجمالي ابتداء من سنة 2000 حيث انتقل من 54,79 مليار دولار سنة 2000 ليصل إلى 213,86 مليار دولار سنة 2014 والتي تعتبر أعلى قيمة خلال فترة الدراسة، ليتراجع بعدها إلى 159.99 مليار دولار سنة 2016 و 171.09 مليار دولار سنة 2019 نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 2014.

كذلك تشير النتائج في نفس الجدول الى ان معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سجل معدلات ايجابية ابتداء من سنة 2000، ماعدا سنة 2009 أين سجل انخفاضا قدر بـ 0.13- % نتيجة الأزمة المالية التي ضربت جل دول العالم، واستمرت في الارتفاع خلال السنوات اللاحقة وقد انتقلت قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3 883.13 دولار سنة 2009 إلى 5 591.21 دولار سنة 2012 وهي القيمة الاعلى خلال فترة الدراسة، ثم 5 494.35 دولار سنة 2014. لتبدأ بعد ذلك في الانخفاض ابتداء من سنة 2015 حيث سجلت قيمة تقدر ب 4 187.51 دولار، لتستمر في الانخفاض إلى أن وصلت إلى 3 973.96 دولار سنة 2019. ويعزى هذا التراجع الى الازمة النفطية بسبب الانخفاض في أسعار البترول سنة 2014.

يعزى النمو الذي شهده الاقتصاد الجزائري الى تحسن الأوضاع الاقتصادية في الجزائر، نتيجة ارتفاع أسعار البترول والغاز الطبيعي ما قبل الازمة النفطية لسنة 2014.

- **مؤشر الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:**

يقصد بالاستثمار الزيادة الصافية من راس المال، ويتوزع الاستثمار على الاستثمار العام (القطاع الحكومي) والاستثمار الخاص، سيساعد هذا المؤشر في قياس النمو الرأسمالي وتحديد الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.

جدول رقم (2): الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

السنوات	الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)		السنوات
2010	41,43%	23,56%	**2000**
2011	38,05%	26,84%	**2001**
2012	39,15%	30,65%	**2002**
2013	43,41%	30,34%	**2003**
2014	45,63%	33,26%	**2004**
2015	50,78%	31,66%	**2005**
2016	50,78%	30,17%	**2006**
2017	48,54%	34,47%	**2007**
2018	47,28%	37,35%	**2008**
2019	45,99%	46,88%	**2009**

المصدر: من اعداد الباحثة من خلال موقع البنك الدولي. https://data.albankaldawli.org

شكل رقم (3) : الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

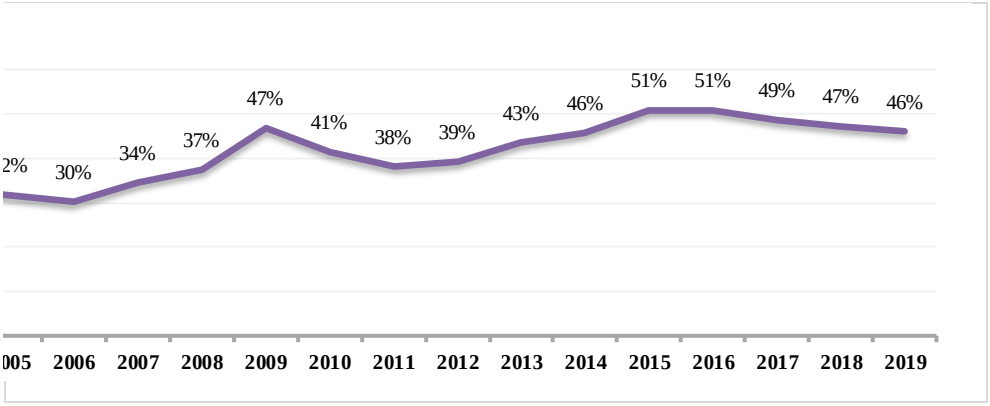

بينت نتائج الجدول رقم (2) ارتفاعا مطردا في مؤشر الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث قدرت نسبة هذا المؤشر سنة 2000 نسبة 23.65 % ثم ارتفعت إلى 50.78 % سنة 2016.ويرجع هذا الارتفاع الى ارتفاع مداخيل الجزائر من ارتفاع أسعار البترول وكذا تبني المخططات الاقتصادية لسياسة الانعاش الاقتصادي. ليتراجع بعدها الى حدود 45.99 % سنة 2019 نتيجة انخفاض أسعار البترول.

- **مؤشر الميزان التجاري للسلع والخدمات:** يهدف هذا المؤشر الى قياس مدى انفتاح اقتصاد ما على الاقتصاد العالمي.

يوضح الجدول رقم (3) أن الميزان التجاري في تحسن مستمر ابتداء من سنة 2000 حيث بلغ رصيد الميزان التجاري في قيمة 11 656 مليون دولار ليرتفع الى 94 032 مليون دولار سنة 2008. حيث يرجع التحسن في الميزان التجاري الى الارتفاع الكبير في الصادرات من المحروقات، لذلك لعبت تقلبات أسعارها دورا كبيرا في تغيير وضعية الميزان التجاري في الجزائر والذي عرف انتكاسة سنة 2009 بتسجيل عجز قدر ب 797 مليون دولار نتيجة الازمة المالية العالمية وتبعاتها من انخفاض اسعار البترول لكن سرعان ما تعافت الاسعار ما ادى الى التحسن مجددا في الميزان التجاري الذي عاود ارتفاعه سنة 2010 الى ان ضربت الازمة النفطية العالمية سنة 2014 ما أدى الى تسجيل اختلال مطرد في توازن الميزان التجاري الى غاية سنة 2019.

شكل رقم (4) : الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1992-2019.

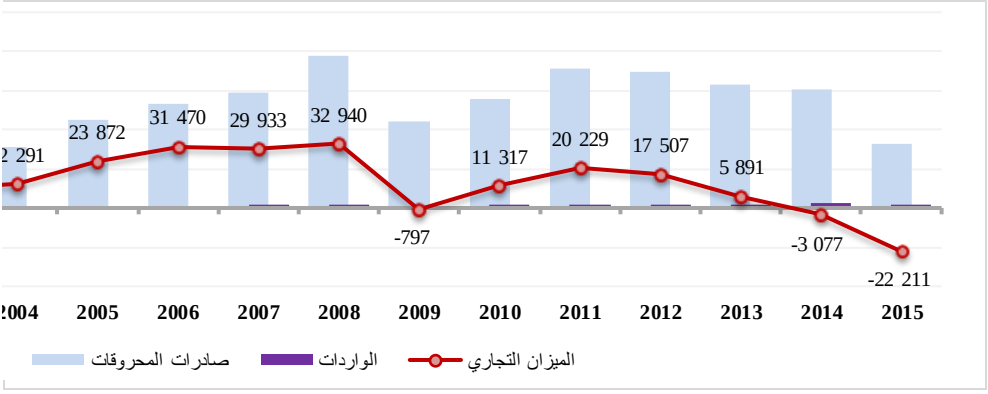

- **مؤشر معدل التضخم السنوي:**

يقصد بالتضخم ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهو أحد المؤشرات التي تعكس الخلل الاقتصادي في الدولة، وقد ينشا التضخم نتيجة لزيادة القوة الشرائية، وتلجا الدول الى تطبيق سياسة نقدية ومالية بهدف المحافظة على استقرار الأسعار والسيطرة على الضغوط التضخمية الداخلية (نسبة الانفاق) والخارجية (الناشئة عن الافتراض).

جدول رقم (4): معدل التضخم السنوي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

السنوات	معدل التضخم	معدل التضخم	السنوات
2000	0,34%	3,91%	**2010**
2001	4,23%	4,52%	**2011**
2002	1,42%	8,89%	**2012**
2003	4,27%	3,25%	**2013**
2004	3,96%	2,92%	**2014**

السنوات	معدل التضخم	معدل التضخم	السنوات
2015	4,78%	1,38%	**2005**
2016	6,40%	2,31%	**2006**
2017	5,59%	3,68%	**2007**
2018	4,27%	4,86%	**2008**
2019	1,95%	5,74%	**2009**

المصدر: : من اعداد الباحثة من خلال موقع البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

سجل معدل التضخم سنة 2001 ارتفاعا ملحوظا والمقدر ب 4.23 %، حيث تزامن هذا الارتفاع مع انطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي، كما شهدت سنة 2009 معدلا مرتفعا والمقدر ب 5.74 % نتيجة الازمة المالية العالمية التي رفعت من سعر صرف اليورو مقابل الدولار ما أثر على ارتفاع اسعار السلع المستوردة خاصة أن 60% من واردات الجزائر تتم بهذه العملة، كما ان معدلات التضخم بقيت مرتفعة خلال السنوات اللاحقة كنتيجة لانهيار اسعار النفط وما لحقه من تراجع في سعر صرف الدينار.

2.4. تحليل تطور بعض المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019:

يعد الانسان غاية عملية التنمية، وفي نفس الوقت يعتبر الركيزة الأساسية لها، لذلك فان الاهتمام بالتعليم والقدرات والمهارات المعرفية وبصحة الانسان وتوفير الغذاء المتوازن واللازم ضروري للارتقاء بالتنمية البشرية وبالتالي التنمية المستدامة.

ووعيا من الجزائر بكل هذا، فقد اولت الحكومة في برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 الذي تتخذه لمواصلة وتدعيم مسار التنمية، مكانة متزايدة الأهمية للتنمية البشرية. فيما يلي تطور بعض المؤشرات الاجتماعية في الجزائر:

- **مؤشر التنمية البشرية:**

لقد عرف مؤشر التنمية البشرية (IDH) تحسنا كبيرا في الجزائر خلال السنوات الأخيرة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، الجدول التالي يوضح تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019:

شكل رقم (5) : تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

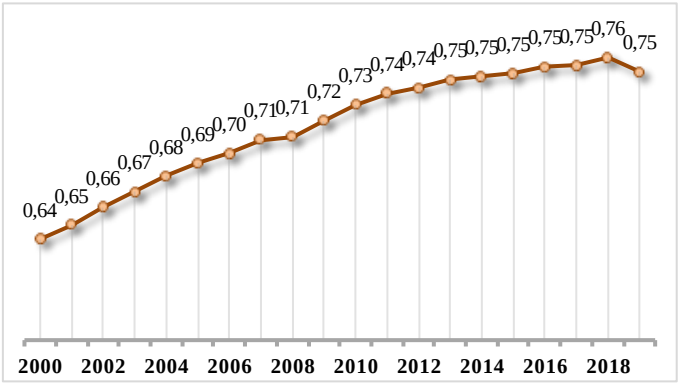

المصدر: من اعداد الباحثة من خلال الموقع https://perspective.usherbrooke.ca

من الشكل رقم (1) نلاحظ ان مؤشر التنمية البشرية في الجزائر عرف تحسنا خلال الفترة 2000-2019، حيث ارتفعت قيمته من 0.64 سنة 2000، لقدر بـ 0.74 سنة 2019 لتحتل بذلك الجزائر المرتبة الأولى على مستوى المغرب العربي والثالثة على مستوى القارة الإفريقية في مصف الدول التي تحظى بمؤشر "مرتفع" للتنمية البشرية، وفقاً للتقرير السنوي حول التصنيف العالمي للبلدان الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمتعلق بمستوى التنمية حسب هذا المؤشر لسنة 2019. كما تحسن ترتيبها العالمي الى المرتبة 82 من مجموع 188 بلد، الامر الذي اهلها للتصنيف على انها دولة ذات تنمية بشرية عالية، ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الناجم عن الطفرة البترولية وارتفاع أسعار المحروقات.

- **تطور تشغيل والبطالة:**

يشمل هذا المؤشر جميع افراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين يتقاضون مرتبات او عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة. الجدول التالي يوضح تطور مؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019:

شكل رقم (6) : تطور مؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

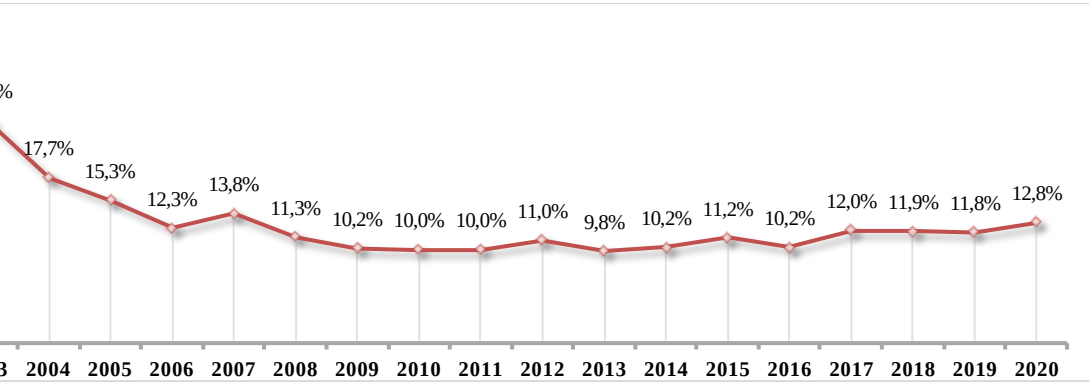

المصدر: من اعداد الباحثة من خلال معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

https://perspective.usherbrooke.ca

نجد نسبة التشغيل في الجزائر عرفت انخفاضا ملحوظا، وللحد من هذه الظاهرة تم اعداد برنامج وطني موازاة مع المؤتمر العالمي حول اهداف الالفية للتنمية، وعودة الانتعاش الى الاقتصاد الوطني، تزامنا مع أسعار البترول وبدء تطبيق البرامج التنموية، وتجدر الإشارة الى التقدم الملموس في ميدان مكافحة الفقر، والتخفيض من اللامساواة بين الطبقات الاجتماعية وبين المناطق، حيث كان متمركز في المناطق الريفية، وفي حين سجلت معدلات البطالة في الفترة 2000-2007 نسبا مرتفعة الا انها تميزت بمنحاها التنازلي كما يبينه الشكل رقم (2)، حيث انتقلت من 29.77 % سنة 2000 إلى 17.65 % سنة 2004 ثم 13,79 % سنة 2007 وترجع هذه النسب المرتفعة من البطالة الى ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر، إضافة إلى التسريح الكبير للعمال نتيجة لحل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية في اطار تبني الجزائر لاقتصاد السوق والخوصصة خلال بداية التسعينيات. أما ابتداء من سنة 2008 فقد بدأت معدلات البطالة في الانخفاض، لتسجل قيما تتراوح بين 9.96 % و11.21 %، ويرجع هذا التحسن الى تحسن مداخيل البترول التي تم استغلالها في دفع عجلة الاستثمار وارتفاع حجم المشاريع والاستثمارات، وللنمو الإيجابي لميزان المدفوعات وتقلص المديونية **الخارجية** اضافة الى البرامج التي اعتمدتها الدولة لدعم وتشغيل الشباب من خلال خلق عدد من الاجهزة منها جهاز الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ANSEJ و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة الموجه للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30 و50 سنة وكذا جهاز المساعدة على الإدماج المهني الموجه لتوظيف خريجي الجامعات والتكوين المهني وفق عقود الإدماج المهني وما قبل التشغيل.

- **تطور بعض المؤشرات الصحية في الجزائر:**

الحالة الصحية للمواطنين يعتبر مؤشر مهم للتنمية الاقتصادية، الجدول الموالي يوضح تطور بعض المؤشرات الصحية في الجزائر:

جدول رقم (05): تطور بعض المؤشرات الصحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

السنوات	معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات (لكل 1000 مولود حي)*	العمر المتوقع عند الميلاد، إجمالي (بالسنوات)	السكان الذي تتوفر لهم مياه الشرب المأمونة (%)	السكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مرافق الصرف الصحي (%)
2000	43,5	70,64	89,50	83,60
2001	43,5	71,12	89,20	84,00
2002	43,2	71,61	88,80	84,30
2003	38,0	72,10	88,50	84,70
2004	35,7	72,59	88,10	85,00
2005	35,5	73,07	87,70	85,30
2006	31,6	73,52	87,40	85,60
2007	31,0	73,94	87,00	85,80
2008	29,7	74,31	86,60	86,10
2009	29,0	74,64	86,20	86,40
2010	27,5	74,94	85,70	86,60
2011	26,8	75,20	85,30	86,80
2012	26,1	75,44	84,90	87,00
2013	26,1	75,66	84,50	87,20
2014	25,6	75,88	84,00	87,40
2015	25,7	76,09	83,60	87,60
2016	24,0	76,30	-	-
2017	24,0	76,50	-	-
2018	24,2	76,69	-	-
2019	24,2	-	-	-

المصدر: من اعداد الباحثة من خلال معطيات البنك الدولي ONS. (2019). Démographie Algérienne N° 890, p 26.

نلاحظ أن قطاع الصحة في الجزائر تكتنفه العديد من المشاكل التنظيمية والتجهيزية وكذا سوء توزيع المؤسسات الصحية عبر التراب الوطني. ما ادى الى ضعف المنظومة الصحية وتسجيل نتائج ضعيفة وبعيدة عن تحقيق اهداف التنمية المستدامة في هذا المجال.

فمن خلال الجدول رقم تبين ما يلي:

- **معدل وفيات الأطفال دون خمس سنوات:** انخفض وتراجع خلال فترة الدراسة من 43.5 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي سنة 2000 إلى 24.2 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي سنة 2019، على الرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة في مواجهة هذه الظاهرة إلا أن هذه المعدلات تبقى مرتفعة وبعيدة عما تصبوا اليه السلطات العمومية.
- **العمر المتوقع عند الميلاد:** يعتبر مؤشر امتياز الدولة المهتمة بصحة مواطنيها، حيث تشير النتائج الى ان الجزائر سجلت قيم مرتفعة في هذا المجال تضاهي ما تحقق في دول الجوار وحتى الدول المتطورة، فقد ارتفع مدة الحياة المتوقعة عند الولادة من 70.64 سنة 2000 إلى 74.94 سنة 2010 لتصل إلى 76.69 سنة 2018 بزيادة تقدر باكثر من ستة سنوات خلال الفترة 2000-2018.
- **السكان الذين تتوفر لهم قدرة الحصول على مرافق الصرف الصحي** فقد شهدت تحسنا خلال فترة الدراسة، حيث بلغت 83.60 % سنة 2000 وصلت إلى 87.60 % سنة 2015 ورغم هذا التحسن إلا أن الجزائر مازالت تعاني من نقص في هذا المجال.
- **نسبة السكان الذين تتوفر لهم مياه الشرب المأمونة:** عرفت تراجعا مستمرا، فبينما سجلت نسبة 89,50 % سنة 2000 تراجعت الى 83.60 سنة 2015، وهذا نتيجة ارتفاع تعداد السكان وضعف الاستثمارات في هذا المجال.

3.4. تحليل تطور بعض المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019:

لقد سنت الجزائر في إطار حماية البيئة 12 قانونا تؤطر العمل البيئي داخل الدولة، والمؤشرات البيئية التي سنتعرض لها تتمثل في:

- **مؤشر انبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون:**

هي الانبعاث التي تنتج نتيجة للأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها البشر، ويقيس هذا المؤشر انبعاث ثنائي أكسيد الكربون وحصة الفرد منها لأنها تؤثر على المناخ، ولان أواخر القرن العشرين شهدت ارتفاع كبير في انبعاث الغازات الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية. ونوضح هذا التطور في الجدول الموالي:

شكل رقم (7) : تطور انبعاثات غاز ثنائي أكسيد الكاربون في الجزائر خلال فترة 2000-2019. (الوحدة بالألف كيلوطن)

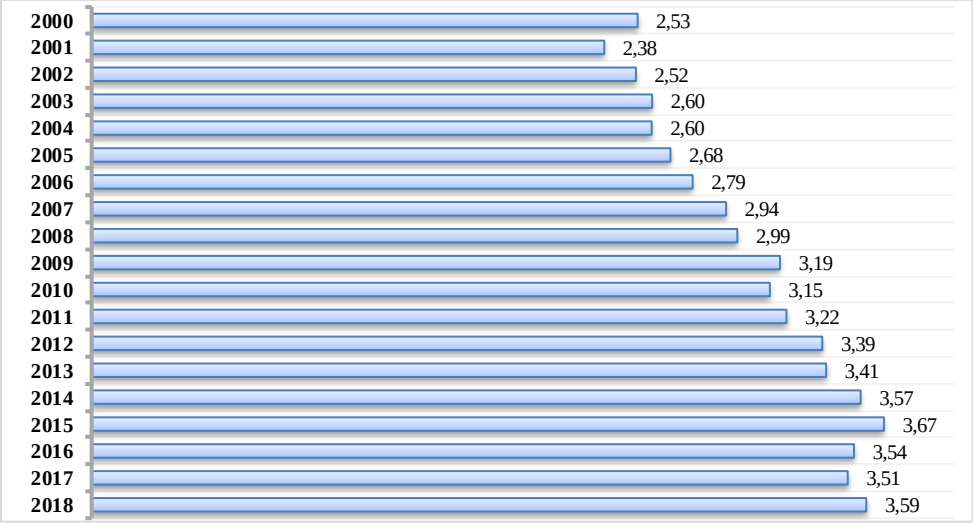

المصدر: من اعداد الباحثة من خلال الرابط https://perspective.usherbrooke.ca

هي الانبعاث التي تنتج نتيجة للأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها البشر ويقيس هذا المؤشر انبعاث ثاني أكسيد الكربون وحصة الفرد منها لأنها تؤثر على المناخ، ولان أواخر القرن العشرين شهدت ارتفاع كبير من حيث نسبة انبعاث الغازات الدفيئة الناتجة عن الانشطة الاقتصادية مما ساهم في ارتفاع درجة حرارة الارض و تغير المناخ، والملاحظ على هذا المؤشر انه في تزايد مستمر في الجزائر منذ سنوات، فقد ارتفعت من 87.9 كيلو طن سنة 2000، إلى 150 كيلو طن سنة 2016، وتعتبر الجزائر ضمن الدول الأكثر انبعاثا لهذا الغاز وهذا بسبب الحقول النفطية.

- **تطور نصيب الفرد من الموارد المائية:**

تكرس خطة اهداف التنمية المستدامة هدفا خاصا للمياه (الهدف 6)، يخصص هذا الهدف للمياه النظيفة والصرف الصحي ويشمل ستة مقاصد ووسيلتين للتنفيذ، تقاس على أساس 11 مؤشرا. وتغطي المقاصد الستة مجموعة واسعة من قضايا المياه كمياه الشرب النظيفة، الصرف الصحي، إدارة مياه الصرف الصحي، الكفاءة في استخدام المياه، الإدارة المتكاملة للموارد المائية والتعاون في مجال موارد المياه المشتركة. الجدول ادناه يمثل تطور نصيب الفرد من الموارد المائية:

شكل رقم (8) : تطور نصيب الفرد من الموارد المائية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات البنك الدولي على الموقع http://data.albankaldawli.org

من خلال الشكل رقم (04) نلاحظ أن نصيب الفرد من الموارد المائية عرف انخفاضا خلال الفترة 2002-2017 فقد تراجع من 353.16م^3 الى 271.81 سنة 2017، اذ تعتبر الجزائر من بين اشد بلدان العالم فقرا في الموارد المائية، وهذا بسبب غياب ثقافة الاستهلاك وانتشار ظاهرة التبذير وهدر كميات معتبرة من المياه، فمعدل نصيب الفرد من الموارد المائية في الجزائر بعيد جدا عن المعدل العالمي المقدر بحوالي 1000م^3 للفرد الواحد سنويا.

- **مؤشر متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة:**

بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ ان تعرية التربة وفقدان انتاجاتها يؤديان الى التقليص نت غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، الجدول ادناه يمثل تطور مؤشر متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في الجزائر:

شكل رقم (9) : تطور مؤشر متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

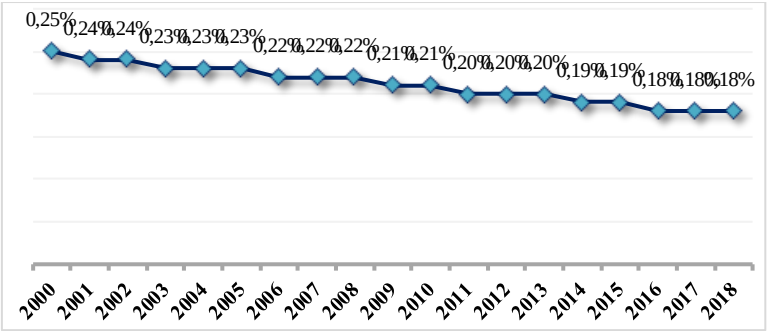

المصدر: من اعداد الباحثة من خلال معطيات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

يتميز هذا المؤشر الانخفاض في الجزائر مما سيؤثر في توفير الإنتاج الزراعي الذي يفي بمتطلبات توفير الغذاء للسكان. فقد تراجع نصيب الفرد من الأراضي المزروعة خلال الفترة 2000-2018 من 0.25 لكل فرد سنة 2000 إلى 0.18 لكل فرد سنة 2018، وهذا نتيجة لارتفاع عدد السكان في الجزائر، والاعتماد على مياه الأمطار الشحيحة والمتذبذبة من موسم لآخر في سقي الاراضي، بالإضافة إلى ضعف الامكانيات التقنية والتكنولوجية.

5. الخلاصة والتوصيات

التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها الخاصة، والتي تركز على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين في الأرض دون الزيادة في استخدام الموارد الطبيعية

وتهدف الى إحداث تغييرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتكون في مستوى تطلعات هده الشعوب، وبمعنى آخر التنمية هي العملية الهادفة إلى القضاء على التخلف وتطوير مختلف القطاعات عبر الاستفادة من الوسائل التكنولوجية واستخدامها في شتى الميادين.

كانت الجزائر من بين اولى الدول التي اعتمدت اليات واستراتيجيات ترتكز على دمج مختلف ابعاد التنمية المستدامة في استراتيجيتها التنموية. حيث اسفرت الجهود التي بذلتها في تحقيق جزء ضئيل من أهدافها، فبالنسبة للمؤشر الاقتصادي نلاحظ انه سجل تحسنا كارتفاع مستوى دخل الفرد وانخفاض في حجم الديون الخارجية والتسديد المسبق لها، بالإضافة الى تحسن في الميزان التجاري وأيضا تراجع في معدلات

البطالة. كما سجلت بعض مؤشرات التنمية البشرية تحسنا ملحوظا، كالتحسن الحاصل في مؤشر التنمية البشرية الذي يعود إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. تبقى هذه النتائج غير كافية، فمؤشرات الصحة لا تزال دون المستوى المنشود، والدليل على ذلك ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع خاصة حديثي الولادة وكذا تدني نسبة السكان الذين تتوفر لهم المياه الصالحة للشرب. اما فيما يخص الجانب البيئي فالجزائر تصنف ضمن أكثر البلدان انبعاثا لغاز ثاني أكسيد الكربون مع تسجيل انخفاض كبير في نصيب الفرد من الموارد المائية ونصيب الفرد من الأراضي الزراعية.

وعلية فلا بد من مواجهة التحديات التي تحول دون بلوغ الجزائر الاهداف المسطرة، وذلك من خلال اقرار بعض التدابير ونذكر منها:

- الاستفادة من التجارب الدولية في مجال التنمية، من خلال تبني البرامج التي تتلاءم مع بيئة الجزائر ووفق المناهج الحديثة في التخطيط الاستراتيجي.
- التركيز على العنصر البشري كأساس في عملية التنمية، باعتباره أداة وهدف هذه التنمية وهو القادر على إبقاء التوازن داخل بيئته.
- تنويع الاقتصاد الوطني من خلا التركيز على تطوير القطاع الصناعي والفلاحي، والسياحي.
- الاهتمام بدمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار، مع ضرورة محاربة كل أشكال التلوث البيئي.
- الاستعمال العقلاني للموارد المتاحة خاصة منها الطبيعية، والبحث عن مصادر بديلة للطاقة من خلال التوسع الاستثماري في مجال مصادر الطاقات المتجددة.
- تنويع الاقتصاد الوطني من خلا التركيز على تطوير القطاع الصناعي والفلاحي، والسياحي.

جدول رقم (1): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر 2000-2019.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	54,79	1 765,02	2,40%
2001	54,74	1 740,61	1,66%
2002	56,76	1 781,83	4,26%
2003	67,86	2 103,38	5,84%
2004	85,33	2 609,95	2,93%
2005	103,20	3 113,10	4,44%
2006	117,03	3 478,71	0,21%
2007	134,85	3 946,66	1,81%
2008	171,01	4 923,84	0,74%
2009	137,21	3 883,13	-0,13%
2010	161,16	4 479,34	1,75%
2011	200,25	5 462,26	0,98%
2012	209,02	5 591,21	1,40%
2013	209,72	5 498,78	0,76%
2014	213,86	5 494,35	1,71%
2015	166,36	4 187,51	1,60%
2016	159,99	3 945,48	1,10%
2017	170,16	4 111,29	-0,75%
2018	175,41	4 153,73	-0,81%
2019	171,09	3 973,96	-1,13%

المصدر: من اعداد الباحثة من خلال معطيات البنك الدولي http://data.albankaldouali.org/indicator

جدول رقم (3): هيكل الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2019. (الوحدة مليون دولار امريكي)

السنوات	صادرات المحروقات	صادرات سلع اخرى	الواردات	الميزان التجاري
2000	21 419	612	11 390	11 656
2001	18 484	648	12 053	8 032
2002	18 091	734	14 547	5 605
2003	23 939	673	16 203	9 754
2004	31 302	781	21 884	12 291
2005	45 094	907	24 843	23 872
2006	53 429	1 184	25 652	31 470
2007	58 831	1 332	33 536	29 933
2008	77 361	1 937	49 098	32 940
2009	44 128	1 066	49 329	-797
2010	55 527	1 526	50 638	11 317
2011	71 427	2 062	57 445	20 229
2012	69 804	2 062	59 601	17 507
2013	62 960	2 014	63 758	5 891
2014	60 304	2 582	68 278	-3 077
2015	33 081	2 057	60 761	-22 211
2016			56 083	-22 688
2017			55 625	-17 113
2018			56 326	-11 094
2019			50 013	-11 014

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على https://perspective.usherbrooke.ca **المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام والاحصائيات.**

المراجع:

1. سالم ناشي، "**التنمية المستدامة: مفهومها، تطورها، نماذجها**"، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة قطر.
2. اتفاقية التغيير البيولوجي، "**اتفاقية ريو توحد جهودها من اجل التنمية المستدامة وبناء المستقبل الذي تطمح له**"، بيان الاتفاقية المتعلقة بالتغيير البيولوجي، 2012، على الموقع الالكتروني: http://www/cbd.int/rio
3. عبد الرحمن سيف سردار، "**التنمية المستدامة**", دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.
4. مريم مساعدة، "**مقومات التنمية المستدامة**"، https://mawdoo3.com ، تاريخ الاطلاع: 2021/02/06.
5. زرمان لحريم، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2010.
6. احمد جابر بدران، "**التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**"، مدير مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، كلية الاقتصاد والإدارة جامعة 6 أكتوبر، رئيس جمعية مصر لحياد التراث الإسلامي، القاهرة، 2014.
7. عصماني خديجة، "**إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرابح ورقلة، 2013/2012.
8. عمر فرحاني، الملتقى الوطني حول: "**إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، جامعة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2017.
9. عبد السلام اديب، "**ابعاد التنمية المستدامة**"، ورقة بحثية.
10. نورة عمار، "النمو السكاني والتنمية المستدامة"، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة عنابة، 2012.
11. الجودي صاطوري، "التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرابح ورقلة، العدد 16، 2016.
12. Paul calval, ‘’le développement durable’’, stratégies descendantes et stratégies ascendantes, Géographie Économie Société, vol 8, 2006.
13. Belataf, “Economie du dèveloppment”, office des publications universitaire, Algérie, 2010.
14. Nations unies, Assemblée générale, transformer notre monde, ‘’le programme de développement durable à l’horizon 2030’’, 21 octobre 2015.
15. Gro Harlem Brundtland, ‘’our common future’’, report of the world commission on environment and dèveloppment, 1987.
16. Office National Des Statistique ONS. (2019). Démographie Algérienne N° 890, p 26.
17. Nations unis, ‘’projet de document finale du sommet des nations unis consacré á l’adoption du programme de développement pour l’après 2015’’, 2015. Site : www.un.org.fr .